

Distr.: General
20 June 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الجمعة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي (الكامبيرون)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصنّوبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

18-08078 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/72/522/Add.1)

التفهم والتعاطف مع الدول التي تعجز مؤقتاً عن الوفاء بالتزاماتها المالية، تؤكد على أن جميع الدول الأعضاء مطالبة قانوناً بمقتضى الميثاق بتحمل نفقات الأمم المتحدة، ويجب عليها، عند النظر في مقترحات الأمين العام للإصلاح، توخي ضمان الاستقرار المالي حتى يمكن للمنظمة صون السلام والأمن الدوليين. فمن غير الواقعي أن يُنتظر من المنظمة أن تؤدي عملها بفعالية وأن تفي بولاياتها وأن تقوم بتغيير كبير في حين لا تُدفع لها أنصبة مقررة. والدول الأعضاء، إذ تدعو لتحقيق الكفاءة في الميزانية، لا تُعفي نفسها من وجوب تزويدها المنظمة بالموارد التي تحتاج إليها. ومحاولات تقديم تبريرات زائفة لعدم تسديد الأنصبة المقررة تُضر بالوفاء بالولايات، وتُقوض إدارة الأمم المتحدة على أساس المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. والمجموعة ملتزمة بإقامة منظمة قوية وفعالة قوام عملها النتائج، وحث جميع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل في حينها ودون شروط.

٥ - السيد هيندريك (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يُولي أهمية كبيرة لتعزيز الإدارة المالية السليمة للمنظمة التي يجب أن تكون في وضع مالي سليم لتمكين من الوفاء بولاياتها. وأكد أن الحفاظ على وضع مالي جيد مسؤوليئةً مشتركة بين المنظمة وأعضائها بوصفهم شركاء لها. ومما يثير القلق أن مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة في إطار الميزانية العادية كان في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ أعلى من مستواه في العام السابق، وأن المسؤولية عن نسبة كبيرة من هذا المبلغ تعود إلى عدد قليل من الدول الأعضاء. وعدم سداد الأنصبة المقررة يُضر بالسلامة المالية للمنظمة؛ ولذلك يتعين على الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل في حينها ودون شروط. وحسب تنبؤات الأمانة العامة التي تستند إلى الأبحاث الشهرية التي شهدتها السنوات الأخيرة، ستتحقق مستويات النقدية مع مرور السنة، ولهذا من الضروري سداد الأنصبة المقررة بالكامل في حينها. وينبغي للدول الأعضاء التي لم تسدد أنصبة مقررة مستحقة منها أن تعالج هذه المسألة على سبيل الأولوية.

٦ - ومضى قائلاً إنه بالرغم من أن المزيد من الدول الأعضاء سددت أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بالكامل في الفترة منذ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، فمستوى الأنصبة المقررة غير المسددة لا يزال مرتفعاً، إذ يبلغ ٢,٣ بليون دولار. وينبغي للدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بالكامل ودون شروط

١ - السيدة بيغل (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت إنه منذ تقدم عرض عن الحالة المالية للأمم المتحدة في الجلسة السابعة والثلاثين المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠١٨، سُددت مستحقات أصبح بموجبها عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل ٩٥ دولة عضواً؛ وأصبح عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بالكامل ٤٧ دولة عضواً؛ بينما أصبح عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين بالكامل ٦٩ دولة عضواً. وإضافة إلى ذلك، ارتفع العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي سددت أنصبتها بالكامل في إطار جميع الفئات، حيث أصبح ٤٢ دولة عضواً.

٢ - السيد فؤاد (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة ترحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإعطاء الدول الأعضاء صورة كاملة وشفافة عن السلامة المالية للمنظمة. وأضاف أنه ينبغي للأمانة العامة أن تقدم المزيد من المقارنات بين كل سنة والسنة التي تليها، وأن تستفيض في تقييماتها وتعليقاتها العامة، حتى تساعد الدول الأعضاء في تحليل تطور الحالة المالية وفي رصد مدى وفائها بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

٣ - وأعرب عن تقدير المجموعة للدول الأعضاء التي سددت جميع أنصبتها المقررة بالكامل، وللدول الأعضاء التي قلصت حجم أنصبتها المقررة غير المسددة. وقال إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة في أقرب فرصة ممكنة حتى تظل المنظمة في وضع مالي سليم، وأن تسهم في هذا المسعى الجماعي الضروري حتى يتسنى تزويد المنظمة بالموارد اللازمة لتفي بولاياتها. وأبدى ترحيب المجموعة بتقلص المبالغ المستحقة غير المسددة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات. فلما كان العديد من البلدان المساهمة بقوات هي من البلدان النامية، فإنه ليس في استطاعتها تحمل التزاماتها المتعلقة بالقوات وصيانة معداتها بنفسها لفترات ممتدة من الزمن. وحثت المجموعة المنظمة على أن تقلص إلى حد كبير المبالغ المستحقة غير المسددة.

٤ - وتابع قائلاً إن السلامة المالية للمنظمة تتوقف على قيام جميع الدول الأعضاء بما يجب. والمجموعة، إذ تسلم بضرورة إبداء

لم تسدد أنصبتها المقررة في إطار الميزانية العادية، بينما لم تسدد ١٤٦ دولة عضواً أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام، وأن الحصص الأكبر من الأنصبة المقررة غير المسددة مستحقة من دولة عضو واحدة، وهي دولة عضو تستفيد أيضاً من أكبر خلل في المنهجية المتبعة في حساب جدول الأنصبة المقررة، ومن وجود مقر المنظمة، التي هي موضع ابتزاز مالي مستمر منها، على أراضيها.

١٠ - وتابعت قائلة إن كوبا تكبدت تضحيات كبيرة للوفاء بالتزاماتها المالية. لكن الولايات المتحدة الأمريكية شددت من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه انفرادياً منذ ٥٦ سنة، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويجول دون دفع كوبا أنصبتها المقررة إلى المنظمة والهيئات الدولية الأخرى. ورغم هذه المحاولة الساعية لعزل كوبا، تواصل حكومة بلدها البرهنة على التزامها بتعددية الأطراف بمشاركتها النشطة في أعمال الأمم المتحدة، وعلى تحليها بالإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتها المالية.

١١ - السيد إيمادا (اليابان): شدد على أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية سداد أنصبتها المقررة في حينها وبالكامل. وقال إن اليابان، رغم الصعوبات المالية التي تواجهها اليابان منذ أمد طويل، وفت بتعهداتها الدولية والتزاماتها المالية للمنظمة بكل أمانة، مسهمة بذلك في السلام والازدهار الدوليين. غير أن قدرة الدول الأعضاء على الدفع ليست مطلقة، فالميزانيات المقررة تُمول من دافعي الضرائب. ومن ثم يجب أن تكون الاحتياجات من الموارد واقعية وكافية لتنفيذ الولايات. وأبدى قلق حكومة بلده من أن الأمانة العامة لا تقتصر على استخدام صندوق رأس المال المتداول في تغطية حالات العجز النقدي في الميزانية العادية بل أنها تستخدم الحساب الخاص أيضاً في ذلك؛ وأكد ضرورة تشديد الانضباط الميزانوي في إدارة الأمانة العامة. وطلب مزيداً من المعلومات عن الطرق التي عاجلت بها الأمانة العامة الرصيد السالب للتدفقات النقدية في إطار الميزانية العادية.

١٢ - وتابعت قائلاً إن دافعي الضرائب لن يقبلوا، في ظل صعوبة الحالة المالية ونضوب صندوق رأس المال المتداول، استمرار موظفي الأمم المتحدة في السفر بتذاكر درجة رجال الأعمال. ولا بدّ من تنفيذ قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد (انظر القرار ٢٦٢/٧٢ بء)، بما في ذلك وقف سفر الموظفين بتذاكر الدرجة الأولى وتخفيض درجات تذاكر السفر طوعاً. وطلب مزيداً من المعلومات عن التدابير

لإبقاء التدفقات النقدية عند مستوى مُرضٍ ولتعزيز عمليات حفظ السلام بالموارد اللازمة للوفاء بولاياتها.

٧ - وأبرز أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تُسهم بأكثر من ٣٠ في المائة من الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانيات بعثات حفظ السلام. وأكد ضرورة أن تكفل الأمم المتحدة المساءلة الكاملة عن استخدام الموارد، وأن تتقيد بمستويات الميزانية المتفق عليها، بدلاً من تقديم تقديرات منقحة إلى الدول الأعضاء في وقت لاحق من دورة الميزانية، ما لم تُستنفد، بما يتوافق مع معايير الميزانية السارية، جميع الخيارات الأخرى، بما فيها اللجوء إلى حساب دعم عمليات حفظ السلام. وقال إن وفده يؤيد مقترح الأمين العام للإصلاح الإداري الذي سيعزز الشفافية والمساءلة. وينبغي ألا تكتفي المنظمة بالتزود بالموارد اللازمة لتقوم بعملها، بل عليها أيضاً أن تحقق وفورات وأن تعيد ترتيب أولويات الأنشطة وأن تحقق النتائج المتوخاة.

٨ - السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا): قالت إن الموارد المالية المرصودة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام تتناقص سنة تلو الأخرى. والكفاءة والمساءلة أمران أساسيان في عمل المنظمة، غير أن إنجاز المزيد من موارد أقل قد يجازف بالوفاء بالولايات. ومعظم الدول الأعضاء تؤيد مقترحات الأمين العام للإصلاح بهدف مساعدة الأمم المتحدة على التكيف مع عالم تتهدده أزمات عامة ومعقدة آخذة في التشكّل منذ عقود؛ ولكن عدداً من الدول الأعضاء اقترح تنفيذ الإصلاحات، حتى وإن لم تتبلور بعد، بمراد أقل حتى مما كان متاحاً في العام السابق. ففي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، كان الرصيد النقدي المتوفر للمحكمتين موجباً؛ ولكن في إطار الميزانية العادية، التي انخفضت بمقدار يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار مقارنة بفترة السنتين السابقتين، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ما قدره ١,٥٦١ بليون دولار، بينما بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة في إطار ميزانية عمليات حفظ السلام، التي انخفضت بمقدار ٦٠٠ مليون دولار منذ الفترة السابقة، ما قدره ٢,٢٧٠ بليون دولار.

٩ - وقالت إن وفد بلدها يرحب بزيادة عدد الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها المالية بالكامل، مما يدل على أنها ملتزمة تجاه المنظمة ليس بالأقوال فحسب بل بالأفعال أيضاً. وقد بذلت البلدان النامية، وهي الأكثر تضرراً من الحالة الاقتصادية والمالية الراهنة، جهوداً خاصة في هذا الصدد. وما حال دون وفاء بعض البلدان النامية بالتزاماتها المالية هو أوضاعها الخاصة وليس انعدام الإرادة السياسية لديها لفعل ذلك. ومما يدعو للقلق أن ٩٦ دولة عضواً

الأعضاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أبرز فيها أن السلامة المالية للأمم المتحدة تتوقف على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل في حينها، وطلب إليها اتخاذ تدابير فورية لتوفير الموارد الكافية للمنظمة لتمكين من الوفاء بولاياتها. وأضافت أن الأمانة العامة منضبطة انضباطا صارما في الميزانية، وتستخدم الأموال المعهودة إليها بأحسن الطرق مردودية قياسا إلى التكلفة. وأوضحت أن الرصيد السالب للتدفقات النقدية في إطار الميزانية العادية يرجع إلى عدم سداد أنصبة مقررة. وأفادت بأن الأمانة العامة تقدم إلى الدول الأعضاء أحدث المعلومات عن الأنصبة من خلال بوابة على الإنترنت. وحثت الدول الأعضاء التي لم تحتج بعد تلقي الرسائل عن الأنصبة بواسطة البريد الإلكتروني أن تفعل ذلك. وقالت إن رسائل وُجّهت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى الدول الأعضاء التي عليها متأخرات سداد؛ وشكرت الدول التي استجابت.

مُنعت الجلسة الساعة ٤٠:١٠

المؤثرة للتكاليف التي اتخذتها الأمانة العامة لمعالجة العجز النقدي دون انتظار قرار من الجمعية العامة.

١٣ - السيد فو ليهينغ (الصين): قال إن الموارد المالية هي حجر الأساس في إدارة المنظمة، واستقرار الحالة المالية ضروري لإنجاز الولايات ونجاح الإصلاحات. وأبرز أن الصين، التي هي من أشد مناصري المنظمة، هي إحدى الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل في ١١ أيار/مايو ٢٠١٨. واستطرد قائلا إن الحالة المالية للمنظمة لا تدعو إلى التفاؤل؛ ففي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ١,٥٦ بليون دولار في إطار الميزانية العادية و ٢,٢٧ بليون دولار بالنسبة لعمليات حفظ السلام و ٨٣ مليون دولار بالنسبة للمحتمين. وشدد على ضرورة أن تدفع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل في حينها ودون شروط. فعلى البلدان القادرة على الدفع، ولا سيما تلك التي عليها مبالغ كبيرة غير مسددة، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ودون شروط كبادرة منها لدعم الأمم المتحدة والإصلاحات. ويجب على الدول الأعضاء والأمانة العامة أن يعملوا معا لمعالجة الصعوبات المالية للمنظمة. وينبغي للأمانة العامة أن توطّد إدارة الميزانية وتقيّد بمحدودها، وأن تعزز الانضباط المالي، وتستخدم الموارد بشكل أكثر كفاءة، وتنفق بحكمة كل فلس يساهم به دافعوا الضرائب. وذكر أنه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، كان مستحقا على الأمم المتحدة مبلغ ١,٢٠٥ بليون دولار إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي قدمت مساهمات كبيرة في عمليات حفظ السلام، وأكد ضرورة أن تسدد الأمانة العامة إليها مستحقاتها في أقرب وقت ممكن.

١٤ - السيدة بيغل (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت إن الأمانة العامة ملتزمة بتوفير المعلومات المالية في حينه وبشفافية. وأضافت أن الأمانة العامة تولي الأولوية القصوى إلى تقليص حجم ما لم يُسدد بعد من مستحقات إلى البلدان التي توفر القوات والمعدات المملوكة للوحدات التي هي ضرورية لإنجاز ولايات حفظ السلام. والأمانة العامة ترصد باستمرار حالة الموارد النقدية لعمليات حفظ السلام وتسدد المبالغ المستحقة بمجرد سماح الحالة النقدية بذلك. وقد سددت المدفوعات المتعلقة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص هذا الأسبوع وسيسدد المزيد قريبا.

١٥ - وأوضحت أن الأمين العام وجهه، في سبيل معالجة الرصيد السالب للتدفقات النقدية في إطار الميزانية العادية، رسائل إلى الدول